

## الدور الحكومي في إصلاح الاقتصاد خارج قطاع النفط من خلال السياسة الجبائية حالة الجزائر

د. مصطفى جاب الله<sup>(1)</sup> أ.د صلاح الدين شريط<sup>(2)</sup>

1- جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، mustapha.djaballah@univ-msila.dz

2- صلاح الدين شريط، جامعة محمد بوضياف المسيلة، salaeddinechriet@univ-msila.dz

تاريخ القبول: 2020/06/13

تاريخ المراجعة: 2019/12/17

تاريخ الإيداع: 2018/05/23

## ملخص

تهتم هذه الورقة البحثية بإظهار ذلك الأثر الذي يمارسه دور الحكومة من خلال الجبائية العادية من جهة والمداخيل غير الجبائية من جهة أخرى على قطاع النمو خارج النفط في الجزائر، وكذا الدور المهم للسياسة الجبائية، خصوصا مع انهيار أسعار النفط وإحلال الجبائية العادية محل الجبائية النفطية، وقد أظهرت النتائج ضعف العلاقة الانحدارية بطريقة المربعات الصغرى بين المتغيرات، مما دفعنا إلى التقدير باستعمال منهج، ساهم في تحسين النموذج، وذلك بإجراء انحدار بين النمو خارج قطاع النفط، وكل من الجبائية العادية والمداخيل غير الجبائية وذلك بتطبيق منهج تقدير الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL.

الكلمات المفتاحية: الدور الحكومي، السياسة الجبائية، مداخيل غير جبائية، النمو خارج قطاع النفط، نماذج ARDL.

**The Role of the Government in Reforming the Economy Outside the Oil Sector Through Fiscal Policy -Case of Algeria-**

## Abstract

This paper shows the effect exerted by governmental role through both the regular taxation on the one hand and non-tax revenues on the other hand, on the growth sector outside the oil in Algeria, as well as the growing role of the regular taxation, especially with the collapse of oil prices, and the establishment of regular taxation instead of oil taxation. The results showed the weakness of the regression using Least Squares between variables, which led us to estimate using ARDL, and this, by using a regression between growth outside oil sector and regular taxation and non-tax revenues.

**Keywords:** Governmental role, fiscal policy, non-tax revenues, growth outside the oil sector, ARDL models.

**Le rôle du gouvernement dans la réforme de l'économie hors du secteur pétrolier par la politique fiscale -Cas de l'Algérie-**

## Résumé

Cette recherche montre que l'effet exercé par le rôle du gouvernement dans la fiscalité régulière, d'une part, et les recettes non-fiscales, d'autre part, sur le secteur de croissance en dehors du pétrole en Algérie, ainsi que le rôle important de la politique fiscale, en particulier avec l'effondrement des prix du pétrole et l'instauration de la fiscalité régulière à la place de la fiscalité pétrolière. Les résultats ont montré la faiblesse de la régression par la méthode des moindres carrés entre les variables, ce qui nous a conduit à l'estimer par l'utilisation de ARDL, et ce, en utilisant une régression entre la croissance hors secteur des hydrocarbures et la fiscalité régulière et les recettes non-fiscales.

**Mots-clés:** Rôle du gouvernement, politique fiscale, recettes non fiscales, croissance hors secteur des hydrocarbures, modèles ARDL.

المؤلف المرسل: مصطفى جاب الله، mustapha.djaballah@univ-msila.dz

## - توطئة (مقدمة):

إن الإصلاحات الضريبية المتواصلة وإعطاء أهمية للجباية العادية ضمن الميزانية العامة أدى إلى استحداث بعض الضرائب الجديدة والاهتمام أكثر بالجباية العادية، وجعلها تحل محل الجباية النفطية، نظرا لارتباط هذه الأخيرة بالأسواق النفطية الدولية من جهة، وعدم استقرار أسعار النفط وكذا العائدات النفطية من جهة أخرى<sup>(1)</sup>.

ورغم ما حققته إصلاحات هذه المرحلة من إيجابيات خصوصا التوازنات الاقتصادية الكلية إلا أنها أهملت الآثار الاجتماعية القاسية الناجمة عن ذلك إذ ارتفع التضخم إلى معدلات قياسية كما زادت نسبة البطالة نتيجة للتسريحات المتتالية للعمال من الشركات، والمصانع كنتيجة للتطهير المالي للمؤسسات، وهذا ما استدعى اللجوء إلى سياسة تصحيحية للاقتصاد تأخذ المعطيات الاجتماعية بعين الاعتبار، وقد ارتكز التعديل الجبائي<sup>(2)</sup>. والسؤال المتبادر للذهن هو إلى أي مدى يمكن أن يلعب الدور الحكومي دورا في النمو خارج قطاع النفط من خلال السياسة الجبائية؟ وعلى ما يرتكز هذا الدور؟ وما هو حجم هذا الدور؟

وحتى نتمكن من الإجابة على هذا التساؤل طرحنا الفرضيات التالية:

- السياسة الجبائية هي السياسة الاقتصادية الوحيدة الكفيلة بالتأثير على القطاع خارج النفط، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم ومكانة الجباية النفطية في الجزائر.

- يتجسد دور الحكومة من خلال سياسة جبائية توسعية فقط، لأن هذا الدور قائم على زيادة الوعاء الضريبي للنهوض بالقطاع غير النفطي في الجزائر.

## المنهجية المتبعة:

لقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على السرد المنطقي في الجزء النظري، وتم إثراء الدراسة بالجدول الخاصة بالاقتصاد الكلي الجزائري والاستعانة بالمعطيات والبيانات المستقاة من عدة مصادر إحصائية، أما في الجزء التطبيقي فقد تم اتباع أسلوب دراسة الحالة، باستخدام طرق الإحصاء، والقياس الاقتصادي.

1- مسار الإصلاح الجبائي في الجزائر<sup>(3)</sup>:

جاء الإصلاح الجبائي كنتيجة حتمية للتغيرات الجذرية في البيئة للواقع الاقتصادي والاجتماعي، ويقوم هذا الإصلاح على عقلنة الأداء الاقتصادي وتحرير المؤسسة بإخضاعها للواقع الاقتصادي وتحرير المؤسسة بإخضاعها لإفرازات السوق مهما كانت طبيعته غامضة في بلد شهد تغيرات سياسية واجتماعية كالجزائر<sup>(4)</sup>.

إذ طرح الإصلاح الجبائي في الجزائر على أساس مبدئين هما:

- مبدأ حياذ بالنسبة للرسم على القيمة المضافة TVA.
- مبدأ "الدخل متساوٍ ضريبة متساوية" بالنسبة للضريبة على الدخل القومي IRG<sup>(5)</sup>.

ينصب الإصلاح الجبائي في الجزائر على ثلاثة محاور أساسية هي:

- محور مالي يتمثل في إيجاد موارد مالية لتمويل ميزانية الدولة.

- محور اجتماعي يتمثل في إعادة توزيع الدخل.

- محور اقتصادي يتمثل في ضبط الأنشطة الاقتصادية وتوجيه التنمية.

إن النظام الجبائي الذي طبق في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية أواسط السبعينيات هو نظام موروث عن الاستعمار، ولو أنه قد حدثت بعض التغيرات الطفيفة، ويبرر المشرع تطبيقه لهذا النظام أنه لم يكن هناك خيار

آخر بسبب الفراغ القانوني وتطبيق سياسة ملء الفراغ آنذاك، ومع كل هذا لجأت الدولة إلى تسوية بعض العراقيل الجبائية وهذا نتيجة لذهاب الإطارات الجبائية الفرنسية، ومن أهم هذه الإجراءات المتخذة<sup>(6)</sup>.  
رفع معدل الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية من 15% إلى 20%، ومعدلات الضرائب المباشرة (ماعد الضريبة على مجموع الدخل) من 12% إلى 15%<sup>(7)</sup>.

- إنشاء الرسم الوحيد الإجمالي (TUGP).
- من أجل تحقيق مبدأ العدالة لجأت الدولة إلى فرض رسم على الأجور المرتفعة التي تفوق 2400 دج. والجدول التالي يوضح تطور عائدات الجبائية العادية ما بين سنتي 1963 و 1967.

الجدول رقم 01: تطور عائدات الجبائية العادية للفترة ما بين 1963-1967<sup>(8)</sup>. الوحدة مليون دج

السنوات	1963	1964	1965	1966	1967
الضرائب المباشرة	478.0	515.4	545.0	696.0	749.5
الضرائب غير المباشرة	626.0	638.6	617.8	648.4	708.8
التسجيلات والطابع	75.5	92.2	64.0	93.9	86.2
الضرائب المختلفة على رقم الأعمال	723.9	746.0	711.2	752.2	756.0
المجموع	1903.4	1992.2	1938.0	2186.5	2300.5

المصدر: المديرية العامة للضرائب.

وبعد سنوات قليلة من تطبيق الإجراءات الجديدة بدأت تظهر عيوبه شيئاً فشيئاً، لذلك كلفت لجنة خاصة لإعداد التعديلات وفق ما تتطلبه السياسة الاقتصادية ذلك الوقت، ومن أهم التعديلات<sup>(9)</sup>.

## 2- تعديلات النظام الجبائي الجزائري:

### 2-1 التعديلات التي مست الضرائب غير المباشرة:

التغيير الذي طرأ على النظام الجبائي الجزائري محاولة تعويض كل من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية (IBIC) والرسم على النشاط المهن والتجاري (TAIC) والرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات (TUGPS) بضريبة وحيدة إجمالية، وكذلك رفع معدلات الضرائب على المواد الكمالية وهذا سنة 1977.

### 2-2 التعديلات التي مست الضرائب المباشرة:

#### أ- الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية<sup>(10)</sup>:

نص قانون المالية لسنة 1974 على وجوب تطبيق ضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، باسم كل مستغل ابتداء من 1975/01/01 على الربح المحقق في كل بلدية تتواجد بها الوحدة الإنتاجية وليس على أساس المؤسسة ككل.

#### ب- الضرائب على الرواتب والأجور:

تم إنشاء جدول جديد لحساب الضريبة على الرواتب سنة 1979 حيث حدد الحد الأقصى للأجور بـ 15000 دج.

#### ج- المساهمة الوحيدة الإجمالية<sup>(11)</sup>:

أنشئت بموجب قانون المالية لسنة 1977، وتفرض على المؤسسات العمومية المعفية من الضريبة الفلاحية.

## د- الضريبة على المداخيل الزراعية:

أدمج قانون المالية لسنة 1969 الأرباح الفلاحية والرسم على النشاط الفلاحي في ضريبة واحدة ألا وهي الضريبة الجزائرية والمطبقة على قطاع التسيير الذاتي<sup>(12)</sup>.

أما قانون المالية لسنة 1972 فألغى الرسم العقاري على الأملاك المبنية وهذا من أجل تخفيف العبء على الفلاحين، ولضعف مردوديتها تحتم إلغاء الضريبة على القطاع الفلاحي وهذا سنة 1975.

هـ- الضريبة التكميلية على مجموع الدخل<sup>(13)</sup>:

تم تعديل سلم الضريبة التكميلية على مجموع الدخل لسنة 1977، ومنه ألغى السلم الذي نص عليه قانون الضرائب المباشرة لسنة 1976.

وقامت مرحلة الإصلاح التي مرت بها الجزائر إلى غاية 1982 على أساس توازن بين الإيرادات والنفقات فكانت الضريبة ترفع حسب الأوضاع أي أنه حددت الأهداف كتشجيع لبعض النشاطات الاقتصادية، وتخفيف العبء الضريبي على الممولين، وتبسيط النظام الجبائي تبعا للنظام الجزائري الذي يرغب في الدخول إلى اقتصاد السوق.

3- السياسة الجبائية في الجزائر بعد الإصلاحات<sup>(14)</sup>:

إن الإصلاح الجبائي الذي عرفته الجزائر سنة 1991 كان نتيجة لعدد من الخصائص السلبية التي سادت النظام الجبائي في الفترة الزمنية السابقة سواء كانت ناتجة عن طبيعة النظام الجبائي السائد آنذاك وارتباطها بعوامل خارجية عنها كنفص الموارد المالية وسياسة الانفتاح الحديثة<sup>(15)</sup>.

سوف نتطرق الى مسار السياسة المالية، والجبائية بعد الإصلاحات الاخيرة التي اعتمدت مطلع التسعينيات ومن أهم هذه الخطوات:

1. إنشاء ضريبة الدخل الإجمالي IRG سنة 1992 هذه الأخيرة جاءت لتحل محل مجموعة كبيرة من الضرائب كانت سائدة آنذاك وهي المرتبات والأجور والمنح العمومية TS.

2. الأرباح الصناعية والتجارية BIC

3. الأرباح غير التجارية BNC

4. مداخيل القيم المنقولة RCM

5. المداخيل العقارية RF

6. المداخيل الفلاحية RA

وتتميز هذه الضريبة بما يلي<sup>(16)</sup>:

- ضريبة وحيدة تطبق على دخول الأشخاص الطبيعيين؛
- التميز بالشفافية والبساطة؛
- تخضع بعض المداخيل فيها إلى معدلات ثابتة مثلما هو عليه في المداخيل العقارية 15%، والإيجار السكني 7%.

وعليه تجمع ضريبة الدخل الإجمالي IRG بين الضرائب النسبية (الثابتة) والضرائب التصاعدية (بالشرائح).

## 3-1 الرسم على القيمة المضافة:

لقد جاءت هذه الضريبة لتعوض الرسمين السابقين:

1. الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP.
  2. الرسم الوحيد الإجمالي على تقديم الخدمات TUGPS.
- ومن خلال التسمية وبالمفهوم المحاسبي، فالرسم الأول يفرض على القطاعات المنتجة أما الرسم الثاني فهو خاص بقطاع الخدمات المنتجة، وهذا حسب منظور المحاسبة الوطنية<sup>(17)</sup>.
- وقد تم توحيدهما في الرسم على القيمة المضافة التي تضم كل القطاعات، ومن خصائص هذه الضريبة أنها:
1. ضريبة غير مباشرة.
  2. بمعنى أنها ضريبة بعيدة يظهر أثرها في السعر تدفع على مدار الدورة الاقتصادية للمنتج (الإنتاج-التوزيع-الاستهلاك) بمعنى أن المستهلك النهائي هو من يدفعها.
  3. ضريبة نسبية ثابتة .
- أي لا يفرض الرسم على القيمة المضافة بزيادة رقم الأعمال وهي مستقرة حاليا في معدلين منخفضين 7%، ومرتفع 17%.

وفيما يتعلق برصيد الميزانية العامة الذي هو الفرق بين الإيرادات العامة فقد تطور كما يلي:

**جدول رقم 02: تطور الإيرادات والنفقات العامة<sup>(18)</sup> الوحدة: مليار دينار.**

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية
2006	3639.8	2453	1186.8
2007	3687.8	3108.5	579.3
2008	5190.5	4191	999.5
2009	3676	4246.3	-570.3
2010	4379	4512.8	-133

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2011.

والشيء الملاحظ هنا أننا سجلنا بعض التراجع في رصيد الميزانية حيث تحول إلى عجز ويتعلق الأمر بسنتي 2009 و 2010 على التوالي ويعود الأمر إلى:

- سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تعتمد أساسا على التوسع في الإنفاق؛
  - تناقص إيرادات المحروقات لتلك السنتين تباعا رغم معاودتها الارتفاع فيما بعد؛
  - تناقص قروض الخزينة الممنوحة لبنك الجزائر كنتيجة للسبب السابق.
- وحتى نؤكد بالأرقام التبعية المتزايدة للاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وتحديدا في الجباية البترولية نستعين بالجدول التالي:

**جدول (03): تطور الإيرادات الجبائية العادية ونسبتها إلى الجباية البترولية الوحدة: مليار دج%**

السنة	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	نسبة الجباية العادية من البترولية
2012	645.2	2019	31 %
2013	714.3	2618.5	27 %
2014	869.5	4003.5	21 %

2015	981	2114.6	46%
2016	1309.4	2820	46%
2017	1584.5	3829	41%

المصدر: وزارة المالية 2017.

ومن خلال وصفنا لهذا الجدول نلاحظ ما يلي:

النمو الملحوظ للجباية البترولية والجباية العادية، وهذا ثمرة لجهود الإصلاح الضريبي؛ لا تزال الجباية العادية تمثل نسبة يسيرة من مجموعة الجباية.

والشيء الملاحظ أنه في سنة 2014 التي تمثل اختلالا على صعيد التوازنات الاقتصادية الكبرى سجلت نسبة الجباية العادية أعلى قيمها، ومرد ذلك طبعا إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية. ونتيجة لهذه الأرقام الإيجابية في مجملها والمتعلقة بالسياسة المالية، ونتيجة للعلاقة بين متغيرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي، وخاصة ما يتعلق بمتغير الإنفاق الحكومي، فقد ارتأينا أن نتناول النمو الاقتصادي في الجزائر، ومدى تحقيقه في إطار سياسة مالية.

#### 4- التحليل القياسي:

بعد أن تطرقنا في معرض بحثنا هذا إلى السياسة الجبائية في الجزائر، أردنا تعزيز هذه الدراسة الكلية، بدراسة قياسية نختبر بها الأثر الذي يمارسه الدور الحكومي من خلال السياسة الجبائية غير النفطية على النمو خارج قطاع النفط، بمعنى كيف يمكن لهذه الجباية أن ترتقي بالقطاع غير النفطي في ظل فرضية وجود علاقة بينهما. ومن أجل إجراء هذه الدراسة اقترحنا الأدوات الإحصائية التالية:

- النمو خارج قطاع النفط، هو المتغير التابع ورمزنا له بالرمز PIBHHt.

- إيرادات الجبائية العادية، وهي المتغير المستقل الأول RFOt.

- إيرادات غير جبائية، مثل أرباح البنك المركزي، وتمثل المتغير المستقل الثاني RNft.

- حجم العينة، نظرا للتناقض الكبير من مصادر المسح الإحصائي، وعدم دقة بعض المعطيات لم نتمكن من جمع إلا عينة حجمها 37 مشاهدة. مع التأكيد على أنها سلسلة زمنية، ووضع مؤشر الزمن إلى جانب المتغيرات ممثلا بالحرف t.

- الاستعانة ببرنامج Eviews في نسخته التاسعة.

وبعد التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية وإجراء الانحدار للنموذج المقدر بواسطة Eviews9

$$PIBHH_t = \beta_0 + \beta_1 RFO_t + \beta_2 RNf_t$$

وبحسب النتائج حصلنا على ما يلي:

$$PIBHH_t = 4.87 - 0.21RFO_t + 0.06RNf_t$$

$$T=(1.84) \quad T=(-0.14) \quad T=(0.36)$$

$$W = 0.87 -$$

$$R^2= 0.06 \quad F = 0.05 \quad D$$

تمثل T إحصائية Student لكل من  $\beta_0, \beta_1, \beta_2$  تواليا في حين  $R^2$  هو معامل التحديد F عبارة عن إحصائية

Fisher

بينما D-W هي احصائية Debin - Watson

من الوهلة يمكن أن نحكم على ضعف النموذج من الناحيتين الاقتصادية والإحصائية. وبعد إدخال اللوغاريتم، وتحويله إلى نموذج لوغاريتم مضاعف تحصلنا على النموذج التالي:

$$LPIBH_t = 3.52 - 0.77LRFO_t + 0.44LRNF_t$$

$$T=(1.16) \quad T=(-0.87) \quad T=(1.4)$$

$$R^2= 0.07 \quad F = 0.99 \quad DW = 0.96$$

نلاحظ أن الصيغة اللوغارتمية لم تؤثر على معنوية هذا النموذج لا من الناحية الاقتصادية كوجود إشارة سالبة للعباية العادية، ولا من الناحية الإحصائية مثل قيمة معامل التحديد القريبة من الصفر. ولهذا يجب التفكير في منهجية التقدير، ودراسة سلوك المتغيرات والسلاسل الزمنية.

#### 2-4 دراسة فترات الإبطاء:

إن من خصائص السلاسل الزمنية تغير السلوك عبر الزمن، والمسار الديناميكي للسلاسل الزمنية قد لا يظهر في اللحظة ذاتها، ولهذا يجب علينا معرفة فترات الإبطاء أو الفجوات المثلى لعملية التأخير وفي حقيقة الأمر، لا يوجد هناك مقياس محدد لعدد فترات الإبطاء غير أن هناك من يرى بأن هذا يتوقف على اختبار LM، أو الارتباط الذاتي التسلسلي فعندما يصبح هناك ارتباط تسلسلي نتوقف عن التأخير، وعندما درسنا المعيار الأمثل لفترات الإبطاء وجدناه موضحا في الجدول التالي:

معايير فترات الإبطاء المثلى:

التعيين	Log L	AIC	BIC	HQ	Adj.R- sq.
ARDL(1.1.0)	-5.29	0.94	1.23	1.01	0.53

بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

وكما أشرنا سابقا حول فترات الإبطاء، وعدم معيارية الأخذ بها فإن إحدى الفترات المثلى لاستخدام صيغة الإبطاء هي الفترة المشار إليها في الجدول السابق بمعنى أن:

LPIBHt: تؤخر بفجوة واحدة.

LRFOt: تؤخر بفجوة واحدة.

LRNFt لا تؤخر.

وهذا أصل تسمية هذا المنهج وهو الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع، وهو أحد أحدث نماذج الانحدار الذاتي، ومن خصائصه:

- إمكانية تطبيقه في العينات الصغيرة.

- اختلاف استقرارية السلاسل الزمنية، وتكاملها ما بين الدرجة الصفر والدرجة الأولى.

- بإمكانه فصل التقدير في الأجل الطويل عنه في الأجل القصير، وذلك باستخدام المرونة.

لكن قبل أن نقوم بعملية تقدير هذه العلاقة، واختبار مدى تكامل متغيرات هذه السلاسل الزمنية يجب علينا أولا دراسة الاستقرارية وصفة السكون.

## 3-4 دراسة الاستقرارية أو صفة السكون:

اختبارات الاستقرارية عددية منها ما يعتمد على الشكل البياني مثل: Box-Pierce أو Ljung-Box ومنها ما يعتمد على إجراء الفروق وهذه الاختبارات عديدة غير أن البعض وفي العينات الصغيرة يفضل اختبار Phillips-perron عن باقي الاختبارات مثل DF و ADF و KPSS.

## جدول رقم 04 إختبار: Phillips-Perron

القرار	المعنوية		Adj. t. stat	فترات الإبطاء المتلى	المتغير
I(0)	-3.72	10%	-4.27	1	LBIBHHt
	-2.98	5%			
	-2.63	1%			
I(1)	-3.72	1%	-2.78	1	LRFOt
	-2.98	5%			
	-2.63	10%			
I(0)	-3.72	1%	-3.91	0	LRNFt
	-2.98	5%			
	-2.63	10%			

بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 09

نلاحظ من الجدول أن كل سلاسل مستقرة معنوية 10% بمعنى عدم احتوائها على الجذر الأحادي عند هذا المستوى من المعنوية، فهي متكاملة من الدرجة الصفر لكن عند مستوى معنوية 1% فإننا نرفض الفرضية الصفرية لكل من LRNFt و LRFOt نظرا لعدم استقرارهما إلا عند الفرق الأول، وعند الفرق الأول يصبح للسلسلة جذر أحادي، وبالتالي نقبل الفرض البديل، وبشكل عام فإن استقرارية هذه السلاسل الزمنية له مدلولية اقتصادية.

## 4-4 اختبار التكامل المشترك:

بعدما قمنا باختبار استقرارية السلاسل الزمنية ورأينا مدى سكونها في المستوى بصفة عامة نختبر الآن إمكانية وجود أشعة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، والاختبار المناسب عند القيام باستخدام منهج ARDL هو اختبار الحدود، والذي يعتمد على مقارنة قيم F غير المعيارية بين الحدود المعروفة حسب مستويات المعنوية وهي:

I(0): تكامل من الدرجة 0.

I(1): تكامل من الدرجة الأولى.

ففي حالة وقوع قيمة F غير المعيارية أقل من I(0)، فهذا يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك على المدى الطويل، ولا داعي للتقدير باستعمال نماذج تصحيح الخطأ أو نماذج أشعة الانحدار الذاتي، ونعتمد على استخدام طريقة OLS مع ضرورة تحسين النموذج المقدر.



أما في حالة وقوع نفس القيمة بأكثر من  $I(1)$  في كل درجات المعنوية، فهذا يعني وجود تكامل مشترك، وفي حالة كون متغير واحد فقط يتميز بهذه الميزة، نسمي هذه الحالة تكاملاً مشتركاً فريداً وهذا حسب اختبار الحدود، أما في حالة وقوع نفس القيمة غير المعيارية بين  $I(0)$  و  $I(1)$  فلا يمكن الخروج بقرار وعلينا تغيير العلاقة الدالية بين المتغيرات.

وفي حالتنا هذه نختبر العلاقة التوازنية طويلة الأجل (التكامل المشترك) بهذه الصيغة.

$$LPIBHHt = f(LPIBHHt/LRFOt, LRNFt)$$

بمعنى أننا نختبر التكامل المتزامن عندما يكون  $LPIBHHt$  هو المتغير التابع، وهذا حسب الجدول التالي:

#### جدول 05: اختبار الحدود.

الحد $I(1)$	الحد $I(0)$	% المعنوية	F.statistic	K	العلاقة
4.14	3.17	10	10.7	2	f (LPIBHHt/LRFOt.LRNFt)
4.85	3.79	5			
5.52	4.41	2.5			
6.36	5.15	1%			

من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews9.

ونلاحظ حسب الجدول السابق وقوع قيمة F. غير المعيارية أكبر من قيمة  $I(1)$  لكل مستويات المعنوية مما يعني، وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين  $LPIBHHt$  كمتغير تابع وباقي المتغيرات المستقلة، وهذا يعني أننا سوف نقدر هذه العلاقة التوازنية، نماذج تصحيح الخطأ، مع الإشارة أننا نختار نموذج UECM، أي نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد. ومن خصائص التقدير منهج ARDL أننا نفصل مقدرات الأجل القصير عن مقدرات الأجل الطويل .

التقدير في الأجل القصير المتغير التابع هو  $D(LPIB_{HH})$

الاحتمال	القيمة	المتغير
0.00	0.61	$DLPIBHHt_{(-1)}$
0.13	0.25	$DLRFOt$
0.003	1.22	$DLRNFt$
0.01	-0.29	Coint Eq(-1)

التقدير في الأجل الطويل "المتغير التابع هو  $LPIB_{HH}$

الاحتمال	المؤشر	القيمة	المتغير
0.89	$R^2$	1.99	$LRFOt_{(-1)}$
18.43	F	0.4	$LRNFt$
1.8	D-W	8.46	C

ومن خلال تحليل هذه العلاقة على الأمدين الطويل والقصير نلاحظ ما يلي:

1- وجود علاقة عكسية من  $LRFOt$  والمتغير التابع لكنها غير معنوية، ويظهر هذا في المرونة السالب.

2- وجود علاقة موجبة بين LRNFt والمتغير التابع بالإضافة إلى كونها معنوية.  
 3- إشارة معلم حد تصحيح الخطأ جاءت سالبة، ومعنوية، وهذا يعني أن الوضع الذي يأخذ هذه العلاقة للعودة إلى الوضع الأصلي يقدر بحوالي 29% أي بمعنى أنه كي يعود LPIBHt إلى وضعه الأصلي، ويصح انحرافه يلزمه من الوقت  $0.29/1=$ ، 3،  $2 = 1-44$ ، أي حوالي ثلاث سنوات في حالة انحراف المتغير المستقل مدة سنة انطلاقاً من أن البيانات هي عبارة عن معطيات سنوية.، وهي العلاقة التوازنية التي يحددها تأثير الجباية على الناتج الداخلي خارج قطاع النفط، في تلك المدة التي تحددها قيمة حد تصحيح الخطأ 0.29  
 4- أما في المدى الطويل فإن علاقة LRFOt بالمتغير التابع تصبح موجبة، ومعنوية وهذا ما تقتضيه النظرية الاقتصادية.

5- وكذلك الأمر بالنسبة لعلاقة LRNFt بالمتغير التابع.

6- أما بالنسبة للمعايير الإحصائية التقليدية مثل  $R^2=0.89$  و  $F=18.43$  فقد دعمت المعنوية الإحصائية للنموذج .

في ما يخص إحصائية D-W فإنها في هذه الحالة تتحيز حول قيمة (2) لأن المتغير التابع محدد بمتغير تابع مؤخر أي  $(-1)$  LPIBHt وهذا سبب التحيز وفي هذه الحالة نستبدل اختبار D-W باختبار آخر هو h-durbin يعتمد على قيمة حيث

$$\hat{\rho} = 1 - \frac{DW}{2} = 0.1$$

$$h = \dots \sqrt{\frac{n}{1 - n(u^2 t - 1)}}$$

$U^2 X_{t-1}$  تباين المتغير التابع المؤخر (المحدد سلفاً)

وفي حالتنا هذه هو تباين  $(-1)$  LPIBHt

$$h = 0.1 \sqrt{\frac{26}{1 - 26(0.018)}}$$

وهذه القيمة هي 0.69 وهي أقل من القيمة الجدولية للتوزيع الطبيعي أي  $z = 1.96 > 0.69$  وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء في هذا النموذج.

#### جدول رقم 06 الاختبارات التشخيصية:

الاختبار	المعيار	القيمة	الاحتمال	القرار
خطأ التحديد	RESET	F=0.032	0.85	لا يوجد خطأ في تحديد النموذج
طبيعة البواقي	Jarque-Bera	J- B=1.68	0.43	الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً
الارتباط الذاتي التسلسلي	LM	n.R <sup>2</sup> =1.93	0.47	لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي
تجانس التباين	ARCH	n.R <sup>2</sup> =1.47	0.25	التباين متجانس

بالاعتماد على مجموعة من اختبارات eviews

خاتمة:

## 1- النتائج النظرية:

السياسة الجبائية هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية. الدور الحكومي هو الدور المباشر وغير المباشر الذي يمكّن الحكومة من التدخل في الاقتصاد، وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية . وظائف الدور الحكومي عديدة أهمها زيادة الثروة، وتعديل بعض الاختلال في التوازن الاقتصادي وتحقيق فرص أخرى لتتويع المداخل الوطنية. تميز اقتصاد الجزائر على غرار الكثير من الاقتصاديات النامية بهيمنة السياسة المالية، وكثرة استعمال أدواتها في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، وكذا إيجاد الحلول لبعض الأزمات الاقتصادية، وما يعرف بسياسة التقشف، هو دليل على وجهة النظر للسياسة المالية من خلال خفض الإنفاق الحكومي، وإحلال الجباية العادية محل الجباية النفطية .

نتيجة للانخفاض الواضح للسعر النفط، وتدني العوائد النفطية للجزائر بشكل كبير أصبحت السياسة الجبائية ذات أهمية بارزة، وهذا في ظل جمود موارد التمويل الأخرى كالدين المحلي مثلا. تآكل قيم احتياط الصرف الأجنبي، ومقدرات صندوق ضبط الموارد منذ أكتوبر 2014، وحتى يومنا هذا بإمكان السياسة الجبائية، من خلال التدخل الحكومي التأثير في القطاع غير النفطي، وفي حالة السياسة المالية التوسعية يتم رفع النمو بالاعتماد على التوسع في الجباية.

## 2- النتائج التطبيقية:

- تمثل الدراسة السابقة علاقة انحدارية من متغيرات اقتصادية كلية تتمثل في النمو خارج قطاع النفط المحدد بواسطة إيرادات الجبائية العادية، وإيرادات غير جبائية.
- العلاقة الخطية بطريقة OLS بينت ضعف النموذج قياسي وإحصائيا.
- بعد إدخال اللوغارتم العشري على نفس النموذج لم نتمكن من تحسينه.
- اخترنا منهج الانحدار الذاتي ذا الإبطاء الموزع المعروف اختصارا بمنهج ARDL من أجل تقدير هذه العلاقة للأسباب التالية:
- ملاءمته للتقدير عندما يكون حجم المشاهدات قليلا.
- لا يحتاج أن تكون أشعة السلاسل الزمنية من نفس درجة التكامل، ما عدا حالة وجود تكامل من الدرجة الثانية.
- إمكانية فصل العلاقة التوازنية طويلة الأجل عنها في الأجل القصير.
- يقوم هذا المنهج من خلال تسميته على فكرة توزيع فترات التأخير أو الإبطاء من المتغيرات ولهذا كانت الفترة المثلى هي (0, 1, 1) ARDL.
- تعتمد فترات التأخير على بعض المعايير منها AIC، BIC وغيرهما والتي تأخذ أدنى قيمة.
- بينما معيار معامل التحديد المصحح يقوم على فكرة أعلى قيمة.
- لا يوجد مقياس موحد يحدد فترات الإبطاء، غير أنه يمكن اعتماد معايير الارتباط الذاتي التسلسلي باختبار LM، ففي حالة كونه معنويا أي احتمال أقل من 5% فإننا نتوقف عن التأخير عند تلك الفجوة.

- اعتمدنا في دراسة الاستقرار على اختبار P-P الذي يناسب حالة العينات الصغيرة، وقد بينت نتائج هذا الاختبار سكون السلاسل الزمنية بصفة عامه سواء في المستوى أو في الفرق الأول، مما يعني تكاملها من الدرجة 0 والدرجة 1.

- تماشيا مع تطبيق منهج ARDL، فقد استخدمنا اختبار الحدود الذي أكد لنا وجود تكامل مشترك فريد من المتغيرات لما كان LPIBHt، هو المتغير التابع، مما يؤكد وجود علاقة تزامنية طويلة الأجل من السلاسل الزمنية للمتغيرات.

- ولهذا السبب قمنا بتطبيق أسلوب تصحيح الخطأ غير المقيد أي ARDL-UECM.  
- تم تقسيم العلاقة التوازنية إلى طويلة الأجل، وقصيرة الأجل وفق المرونات.  
- بالنسبة للتفاضل DRFOt فقد جاءت إشارة مرونتها سالبة ومعنوية، أما عن التفاضل DRNFt فقد كانت مرونته موجبة ومعنوية وهذا تحقيق للعلاقة للاقتصادية بين المتغير التابع والمستقل.  
- بالنسبة لمعلم تصحيح الخطأ، وكما أشرنا سابقا فهو سالب ومعنوي، ويؤكد سرعة التعديل والعودة إلى الوضع التوازني.

- في حين أن الأمد الطويل تميز بما يلي:  
- تحولت مرونة LRFOt من سالبة إلى موجبة، وأصبحت ذات مدلولية إحصائية.  
- في حين بقيت مرونة LRNFt موجبة المعالم مع تمتعها بمدلولية إحصائية .  
- تحقق النظرية الاقتصادية القائلة بوجود علاقة موجبة بين LPIBHt ومحدداته.  
- جاءت المؤشرات الإحصائية الأخرى ذات دلالة إحصائية، كعامل التحديد وقيمة F..  
- اختبار durbin- h الذي هو اختبار بديل لاختبار D-W، في مثل هذه الحالة "عندما يتحدد المتغير التابع بمتغير تابع مؤخر، أو محدد سلفا، وقد تأكد عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج حسب هذه الاختبار.  
- بالنسبة للاختبارات التشخيصية فقد كانت كلها إيجابية وهي:  
- طبيعية البواقي "البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا".  
- خطأ التحديد في النموذج غير موجود أي أننا وفقنا في تحديد المتغير التابع .  
- عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي، ويتم التوقف عن التأخير عند الفجوة الثانية.  
- تباين الخطأ ثابت كما أكدته اختبار ARCH .  
- ومن خلال الاختبارات هذه نؤكد أن الأخطاء تمثل ضجيجا أبيض White noise.

### 3- التوصيات:

على ضوء النتائج المستوحاة من الدراسة، وبمنظرة شاملة للاقتصاد الجزائري نقترح التوصيات التالية من أجل تعزيز الدور الحكومي من خلال السياسة الجبائية المسطرة:  
- ضرورة إصلاح السياسة الجبائية، وإيجاد التوازن بين ترشيد النفقات العامة وتتنوع الإيرادات غير النفطية، وهذا بعيدا عن النفط.  
- ضرورة تكييف الإيرادات العامة بشكل يسمح للجزائر بتحقيق مستويات ملموسة من معدلات النمو .  
- ضرورة إيجاد مستويات مضمونة من الرخاء الاجتماعي وللتحكم في الأسعار والتحكم في معدل الضغط الجبائي.

- الاهتمام بمرونة الجهاز الإنتاجي في قطاعي الزراعة، والصناعة لأن الجهاز يضمن تحقيق مستويات مهمة من النمو خارج النفط، وذلك عن طريق الجباية العادية لهذين القطاعين.

- اتخاذ إجراءات تتعلق بمعالجة الأسباب الهيكلية لتحقيق النمو خارج النفط في الجزائر من خلال تفعيل الجهاز الإنتاجي.

- الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، لأنها فعلا تمثل أحد مقاييس التطور الاقتصادي لبلدان العالم،

- ضرورة إيجاد مستويات عادلة للجباية العادية، بما يتماشى مع الظروف الاجتماعية خصوصا، وأن غالبية المجتمع الجزائري يمثل الطبقة المتوسطة.

#### المراجع، والإحالات:

- 1- الهادي خالدي: المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي. دار هومة، الجزائر 1996، ص 116.
- 2- درواسي مسعود السياسة المالية، ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، 2005، ص 222.
- 3- بنك الجزائر 2014، 24 Anx.stat.
- 4- صندوق النقد العربي التقرير الإحصائي العربي الموحد 2011.
- 5- المجلس الوطني الاقتصادي، والاجتماعي 2003-2004.
- 6- زين العابدين بري: العلاقة بين الإنفاق الحكومي، والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية لفترة 1970-1998، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد 2، جامعة الملك عبد العزيز، 2001، ص 49.
- 7- بوزيان عبد الباسط دور السياسة المالية، في استقطاب الاستثمار الأجنبي، دراسة حالة الجزائر 1994-2004، الجزائر، 2007، ص 55.
- 8- بن عناية جلول: أثر السياسات الجبائية على النمو الاقتصادي، في المدى البعيد، ENSSEA، الجزائر 2011، ص 184.
- 9- جاب الله مصطفى، قياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 3، سنة 2015، ص 221.
- 10- عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري 88-95، جامعة الجزائر، ص 133.
- 11- المديرية العامة للضرائب.
- 12- Ministère des finances: la situation économique. Et financière a la fin de 2011 nov. 2012 n°= 18033.
- 13- ONS: collections statistiques N°=176/2012 série E.
- 14 - ONS l'Algérie en quelques chiffres résultat 2012/2013 N°=42 éd 2014 opérations, Des trésor DGPP.
- 15- Finance & développement / décembre 2001. P 88.
- 16- La lettre de la DGI, janvier 2002, n°003.
- Perspectives, n°19, séminaire du 11 au 17/07/1991.
- 17- La lettre de la DGI vos impôts pour 2003.
- 18- Perspectives, n°19, séminaire du 11 au 17/07/1991.